فساد الرأي النحوي في الافعال

أ . د حامد عبد المحسن كاظم الجنابي
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية.

م.م عهود صبر راهي
وزارة التربية /تربية القادسية

ملخص البحث

تبوأ الفعل في العربية مكانة بارزة ؛ لأنه يعد ركنا أساسيا من أركان الكلام ، وأصلا من أصول مباني أكثر الكلام، وهو فضلا عن ذلك أهم أجزاء الجملة؛ لأنه قسيم الاسم في تأليف الجملة الفعلية مسندا، وقد عالج البحث بعض المسائل التي اثارت جدلا بين النحويين والتي تخص الفعل بجميع اقسامه الماضي والمضارع والامر ، والتي نعتها النحويون بالفساد.

الكلمات المفتاحية : فساد، اضعاف الرأي، فسَّد، الفعل، مسائل نحوية ، تصدَّى، وصف لحكم نحوي .

Abstract

The verbin Arabic language occupies an outstanding place
This is because , it is essential part of speech , one of many speech strnctures origins , In addition to , it is the most important part of the sentence , because it is the companion of the noun in constituting verb phrase (predicate).

keyword: A - echo- Grammatical issues- verb- mess mess- weaken plnion-Corruption description of the rule of syntactic

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تبوأ الفعل في العربية مكانة بارزة ؛ لأنه يعد ركنا أساسيا من أركان الكلام، وأصلا من أصول مباني أكثر الكلام ، وهو فضلا عن ذلك أهم أجزاء الجملة؛ لأنه قسيم الاسم في تأليف الجملة الفعلية مسندا .

وقد أهتم الباحثون بالفعل، فشغل مساحة واسعة في مباحثهم، فأثيرت فيه مسائل كثيرة جاءت مفرقة لايجمع شتاتها باب، غير أن لها ذكر في ابواب متفرقة حاولنا تحديد مسائلها، وما يعنينا منها تلك التي اثارت الجدل بين النحويين والتي نعتت بالفساد .

لذا وسمنا بحثنا هذا بـ (فساد الرأي النحوي في الافعال) عالجنا فيه المسائل التي حكم عليها النحاة بـ (الفساد) والتي تخص الفعل .

ثم أعقبنا البحث بقائمة روافد البحث التي أعانتنا في الوصول الى ذلك بعدها قائمة مصادر البحث ومراجعه .

نأمل أن نكون قد وفقنا في أبانة تلك المسائل في بحثنا هذا وما التوفيق ألا من عند الله العلي القدير .

وقوع الفعل الماضي حالاً

يرى البصريون أنَّه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالاً إلَّا اذا اقترن بـ(قد) أو كان وصفاً لمحذوف، واستدلوا على ذلك بوجهين [١] :

أولهما : أنّ الفعل الماضي لا يدل على الحال ولا يجوز أن يقوم مقامه .

والثاني: يصلح أن يقع موقع الحال ما يصلح أن تأتي معه (الآن) أو (الساعة) وهذا لا يجوز مع الفعل الماضي لأنّ زمانه منقضٍ .

أمّا الكوفيون والأخفش فقد أجازوا مجيء الفعل الماضي حالاً دون تقدير (قد) وذلك بالنقل والقياس[٢] ، فالنقل نحو قوله تعالى: ﴿ النمل القصص العنكبوت الزمر الحديد ﴾ النساء، وقوله تعالى: ﴿العظيم أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ يوسف، والقياس فلأنَّ كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو (مَررْتُ برجلٍ قاعدٍ ، وبالرجل قاعدا، ومَررْتُ برجل قعد) .

وللزمخشري رأي آخر في قوله تعالى : ﴿ البقرة الحجرات ق الذاريات الطور النجم القمر الرحمن الواقعة الحديد المجادلة الحشر الممتحنة الصف الجمعة ﴾ البقرة ، حيث قال : ((الواو في قوله (وكنتم أمواتاً) للحال فإن قلت : كيف يصحُّ أن يكون حالاً وهو ماضٍ ولا يقال جئتُ وقام الأمير، ولكن وقد قام إلّا أن يضمر قد ؟ قلْتُ : لم تدخل الواو على كنتم وحده ولكن على جملة قوله (كنتم امواتاً) إلى (تُرجعون) كأنه قيل كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه وحالكم أنكم كنتم امواتاً نطفاً في أصلاب آبائكم فجعلكم أحياءً ثم يميتكم بعد هذه الحياة . ثم يحيكم بعد الموت ثم يحاسبكم)) [٣].

وهو بهذا يذهب الى أن (واو) الحال في (وكنتم أمواتاً) لم تدخل على (كنتم) وحده ولكنها دخلت على الجمل الفعلية كلها التي في قوله تعالى : ((وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحيكم ثم إليه ترجعون)) ثم أوّل الجمل الفعلية بجمل إسمية، حتى تكون واو الحال داخلةً على جملة اسمية فلا يحتاج الى تقدير (قد) ، ويبدو أنَّ الزمخشري اعتقد أنَّ جميع الجمل الفعلية مندرجة في الحال [٤].

وقد ردَّ ابو حيان هذا الرأي بقوله : ((ولا يتعين أن تكون جميع الجمل مندرجة في الحال؛ إذ يحتمل أن يكون الحال قوله((وكنتم أمواتاً فأحياكم))

ويكون المعنى كيف تكفرون بالله وقد خلقكم، فعبَّر عن الخلق بقوله تعالى ((وكنتم أمواتاً فأحياكم)) ... ويكون قوله تعالى: ((ثم يميتكم ثم يحيكم ثم إليه ترجعون)).جملاً أخبر الله تعالى بها مستأنفة لا داخلة تحت الحال)) [٥] .

ومما يؤيد رأي أبي حيان في أنّ هذه الجمل مستأنفة أنّ أبا حاتم كان يقف على قوله ((وكنتم أمواتاً فأحياكم)) ثم يستأنف [٦] .

وقد ورد نظير له في قوله تعالى: ﴿ الأنفال التوبة يونس هود يوسف الرعد إبراهيم الحجر النحل الحج ﴾ العنكبوت، فقوله: ثم يعيده استئناف ؛ لأنَّ إعادة الخلق لم تقع فيقروّا برؤيتها [٧] .

وقد حكم الانباري على رأي الكوفيين في القياس بالفساد ، وذلك واضح في قوله : ((وأما قولهم : إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، فصلح أن يقع حالاً، نحو (قاعد وقائم) قلنا : هذا فاسد ؛ لأنَّه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالاً لأنه اسم فاعل، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به الحال فلم يجز أن يقع حالاً)) [٨] .

وقد أكد الدكتور علي جابر المنصوري مجيء الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ حالاً وذلك للتعبير عن حكاية وقعت في الزمن الماضي، نحو قوله تعالى : ﴿ الرحمن الواقعة الحديد المجادلة نوح ﴾ البقرة : وقد عدَّ صيغة الماضي الواقع حالاً من القرائن المعنوية في الجملة لأنَّه يدل على الحال من خلال السياق وذلك لأنَّ تعيين معناه في زمن الحال أو وقَت الحديث أي اذا كان يقصد به تأكيد حصول الحدث في الحال فيكون (ماضي اللفظ حالي الدلالة) نحو قولك لمن تريد أن تبيعه شيئاً : (بعتك هذا) [٩] .

يتضح مما تقدم أنَّ رأي البصريين هو الرأي الصحيح مقارنته بما ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب اذاماأُخذ على ظاهره لكن الاستعمال اللغوي مدعما بالآيات القرانية يقف الى جانب الكوفيين، فأذا ما حكّمنا القرائن السياقية في

الاستعمال اللغوي وجدناها تُقرِّب الماضي من زمن الحال او أنَّها تخلصه الى الحال احيانا فيكون الاستعمال اللغوي قد أتى بألفاظ الافعال الماضية ملبسةً بدلالة الحال.وإلاّ فإن مجيء الفعل الماضي حالا دون القرائن السياقية لايجوز؛ لأنَّه يتعارض مع المنطق.

رافع الفعل المضارع

اختص الفعل المضارع عن قسيميه الماضي والأمر بالاعراب، وأول من قال باعراب الفعل المضارع سيبويه ((فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الاعراب وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في اوائلها الزوائد الاربع الهمزة والتاء والياء والنون)) [١٠]

واللافت للنظر أنَّ سيبويه ذكر حالتي النصب والجر قبل الرفع ولعلَّ مردْ ذلك الى الخفة والثقل في الحركة الاعرابية .

وقد اتفق النحويون بعد سيبويه من القدماء والمتأخرين على اعراب الفعل المضارع اذا لم تتصل بآخره نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة أو نون النسوة ولكن الخلاف كان في علة إعرابه [١١]، فالبصريون ذهبوا الى أنَّ المضارع اعرب لمشابهته الاسم في التخصص بعد الشيوع وقبوله لام الابتداء وجريانه على اسم الفاعل في الحركات والسكنات [١٢] بيدَ أنَّ الكوفيين ذهبوا الى أنَّه أُعرب لأنَّه تدخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة [١٣] .

ولعل المقصود بالمعاني المختلفة أنَّه يدل على جميع الأزمنة ابتداءً بالحاضر وانتهاءً بالمستقبل غير المنتهي ، والاوقات الطويلة ربما يكون زمن المستقبل ؛ لأنَّه زمن طويل غير منتهٍ .

ومثلما اختلف النحويون في علة اعراب المضارع اختلفوا في رافع الفعل المضارع ، إذ كانت لهم فيه آراء ومنها :

الرأي الأول : أنَّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الأسم ((وإنما ضارعت أسماء الفاعلين انك تقول : إنَّ عبد الله ليفعل، وافق قولك : لفاعل حتى كأنك قلت : إنَّ زيداً لفاعل)) [١٤] . ويتمثل هذا الرأي برأي البصريين ومن حذا حذوهم [١٥] .

وقد استحق الفعل المضارع الرفع لوقوعه موقع الاسم لوجهين [١٦]:

أحدهما : أنَّ وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ بتجرده من العوامل اللفظية وهو بذلك يشابه المبتدأ في استحقاقه للرفع .

والثاني : أن للفعل ثلاثة أحوال، هي : وقوعه موقع الاسم وحده نحو : زيد يقوم، ووقوعه موقع الاسم مع غيره نحو : أُريد أنْ تذهب، وألّا يقع موقع الاسم بنفسه أو مع غيره ، نحو : لم يقمَ زيد .

وقد ردَّ الكوفيون رأي البصريين وعللوا ردَّهم بأنَّه لوْ كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان يجب ان ينصب كما ينصب الاسم نحو: كان زيدٌ يقوم [١٧] بيدَّ أنَّ الانباري حكم على هذا الرأي بالفساد حيث قال : ((وأما قولهم : إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم : كاد زيدٌ يقوم ؛ لأنه لا يجوز أن يقال ، كاد زيد قائماً قلنا : هذا فاسد ؛ لأنّ الأصل أن يقال : كاد زيدٌ قائماً))[١٨].

الرأي الثاني : أنَّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وهو رأي الكوفيين ومنهم الفراء [١٩] وقد وافقهم ابن مالك [٢٠]، والاشموني [٢١] الرأي بيدَ أنَّ الانباري قال ((هذا فاسد، وذلك لأنَّه يؤدي الى ان يكون الرفع قبل النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين ان الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأنْ يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدّى قولهم إلى خلاف الاجماع وجب أنْ يكون فاسداً)) [٢٢] .

الرأي الثالث : أنَّ رافعه نفس المضارعة، وهو رأي ثعلب [٢٣]

الرأي الرابع : أنَّ رافعه حروف المضارعة، وقد نسب هذا الرأي الى الكسائي [٢٤]

اسماء الأفعال والاختلاف في مفهومها

اسم الفعل هو اسم ينوب عن فعل معين، ويتضمن معناه، وزمنه ، ويعمل عمله من غير ان يقبل علامته ويتأثر بالعوامل [٧٥] .

وقد تعددت الآراء في اسماء الأفعال، فالخليل يرى أنّ اسماء الأفعال مبنية ولا محل لها من الاعراب ، مثلها في ذلك مثل ضمير الفصل [٧٦]، وسيبويه يرى غير ذلك، فهي عنده أسماء، إذ قال : ((واعلم أنّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك لأنهَّا أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية)) [٧٧] أمّا ابو علي الفارسي فقد كان يتردد في إعراب اسم الفعل فتارة يعربه اسم فعل، وتارة أخرى يعربه ظرفاً وتارة ثالثة يقول إنه ظرف سمي به الفعل كعندك ودونك[٧٨]، وذهب المازني الى أنَّ بعضها مفعولات بأفعال مضمرة نحو هيهات وشتان ، وهي منصوبة [٧٩].

وقد قال جماعة من البصريين برأي آخر مخالف ، وهو أنَّ اسماء الأفعال نائبة عن المصادر والمصادر نائبة عن الأفعال[٨٠]، وقد رُدَّ هذا الرأي لسببين[٨١] : اولهما : أنَّ المصادر لم توضح للدلالة على الزمان ولو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر، لم يكن دالاً على الزمان ولم يكن منه الماضي والمضارع والأمر .

والثاني: أن المصادر النائبة عن الافعال معربة ؛ واسماء الافعال مبنية .

أمّا المبردُ فرأيه منفرد يقضي بأنَّ اسم الفعل لا ينقاس في شيء أصلاً ، وأنَّه يجب الاقتصار منه على ما سمع من العرب، وقياسه ابتداع لما لم يسمع عن العرب من الأسماء[٨٢].

وقد تصدى الكوفيون لجميع الآراء برأي مخالف يقضي بأنَّ اسماء الافعال هي افعال حقيقية ؛ لأنها تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل من الحدث والزمان[٨٣] بيدَ أنَّ هذا الرأي فُنِّد للاسباب الآتية [٨٤]:

أنَّ اسماء الافعال ليست على صيغ الافعال المتعارف عليها .

أنَّ منها ما ينون ، والفعل لا ينون .

بعض اسماء الافعال جاءت على حرفين نحو : (مه وصه) والفعل لا يأتي على حرفين .

الافعال تتصل بضمائر الرفع البارزة واسماء الافعال لا تتصل بها .

يتصل فعل الأمر بنون التوكيد لكن ما دل على الأمر من اسماء الافعال لا يتصل بها .

ومثلما اختلف القدماء في اسماء الافعال اختلف المحدثون ايضاً ، فمنهم من يرى أنَّها اسماء مبنية تستعمل بمعنى الفعل ولا تقبل علاماته [٨٥].

ومنهم من يرى أنهَّا صيغ محولة تنوب عن فعل الأمر [٨٦] بيد أنَّ مجموعة من المحدثين اتفقت على أنها أفعال شاذة متخلفة [٨٧].

ومهما يكن من تضارب في الآراء فالرأي الأرجح أنَّ اسماء الافعال ((الفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها)) [٨٨] والغرض من استعمالها هو الاتساع في اللغة أو الايجاز والاختصار أو المبالغة أو التوكيد [٨٩].

ومن المعلوم أنَّ اسم الفعل يحتفظ بصيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع إلا إذا كان متصلا بـ(كاف الخطاب) نحو : عليك ودونك وهاك فإنَّها تتصرف بما يناسب المخاطب نحو : هاكَ ، وهاكم ، وهاكِ [٩٠] .

أمَّا عملها فهي تقوم بعمل الفعل الذي تنوب عنه فترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً؛ لأنهَّا الفاظ مصوغة صياغة مخصوصة تستعمل للدلالة على معنى الفعل.

تقديم معمول اسم الفعل عليه

اختلف النحويون في مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه وانقسموا بإزاء ذلك عدة أقسام :

الأول : أنَّه لا يجوز تقدم معمول اسم الفعل عليه ، وهو ما ذهب اليه البصريون والفراء [٩١] ودليلهم في عدم جواز تقدم المعمول هو أنَّ اسماء الافعال هي فرغ على الأفعال في العمل لقيامها مقامها فأذا تقدمت هذه المعمولات على اسماء الافعال جرت مجراها وتساوى الفرع بالأصل وهذا غير جائز في العربية [٩٢]

والثاني: أنَّه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه وهو ما عليه الكوفيون وفي مقدمتهم شيخهم الكسائي[٩٣] وأدلتهم في ذلك النقل والقياس، أمّا النقل فهو قوله تعالى: چ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾چ النساء : والتقدير عندهم : عليكم كتاب الله ، أي: الزموا كتاب الله ، فنصبوا (كتاب) بـ(عليكم) [٩٤].

لكنَّ هذا الرأي لم يلقَ القبول من المفسرين والنحويين؛ لأنَّ (كتاب الله) منتصب على المصدرية والعامل فيه فعل مقدر تقديره (كتب كتاباً الله عليكم) دلَّ

عليه ما سبقه من قوله تعالى : چ﴿الْأَخْتَيْنِ﴾چ النساء ؛ لأنَّ فيه دلالة على أنَّ ذلك مكتوب عليهم ، فلما قدِّر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتاب الله عليكم ، ثم اضيف المصدر الى الفاعل [٩٥].

وقول الشاعر[٩٦]:

يا أيّهَا المَائحِ دُلوي دُونَكاَ . إنّي رأيت الناسَ يحمدونكا

وقد استشهد الكسائي بهذا البيت على أنَّ (دلوي) مفعول به منصوب بأسم الفعل المذكور بعده تعضيداً لرأيه الذي يقول بأنَّ أسم الفعل يعمل متأخراً في معموله المتقدم عليه[٩٧]. وقد تصدى جمهور النحاة الى هذا الرأي ورفضوا كون(دلوي) منصوباً باسم الفعل (دونك) ؛ لأنّه أمّا أن يكون خبراً لمبتدأ مقدر، تقديره (هذا دلوي دونكا) او مبتدأ خبره الجملة التي بعده [٩٨] ، أو مفعولاً لفعل محذوف يفسره اسم الفعل تقديره (خُذ دلوي دونك) .

وهذا الرأي صائب؛ لأنَّ اسم الفعل لا يعمل متأخراً فيما قبله. غير أنّ ابن مالك جوز ذلك سائراً على خطى الكسائي [٩٩].

وأمّا القياس، فقد احتجّ الكوفيون بأنَّ هذه الالفاظ قامت مقام الفعل ففي قوله : (عليك زيداً وعندك ودونك) تعني (الزم زيد أو تناوله وخذه) ولو قدمت المفعول لكان جائزاً عندهم تقديمه على الفعل وكذلك ما قام مقامه، أي اسم الفعل[١٠٠].

وقد ردَّ النحويون على هذا الرأي بأنه ((فاسد؛ وذلك لأنَّ الفعل الذي قامت هذه الالفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله ، وأمّا هذه الالفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب ، وإنما اعملت لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها ؛ فينبغي أن لا يتصرف عملها؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها))[١٠١].

ونافلة القول أنَّ معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه كما أنَّه لا يجوز أن يعمل اسم الفعل متأخراً اعتماداً على أصول الصناعة النحوية في أنَّ الفرع لا يتساوى بالأصل وليت الكسائي جانب ما رآه صحيحاً لئلا يخرج عن كوكبة المفسرين والنحويين في هذه المسألة .

الفعل في باب ظنَّ للمجهول

يُعد البناء للمجهول من السمات التي اتصفت بها اللغة العربية . وينماز بأنَّ له خصوصية ؛ لأنَّ بنية الجملة العربية تتكون عادةً من المسند والمسند إليه والفضلة وعلاقة قائمة بين هذه الاركان هي علاقة الاسناد فيطرأ عليها البناء للمجهول فيحذف ركن اساس من هذه الأركان وهو المسند إليه وتحلُّ الفضلة محله . وهذه العلاقات تتم بمنح الفعل علامة الرفع لنائب الفاعل ثم أنَّ الفضلة أو المفعول به يحمل دلالته السابقة مع الدلالة اللفظية التي حصل عليها من إنابته للفاعل.

قال سيبويه في النائب عن الفاعل ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَ فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدَ إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله الى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء ما يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنَّك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرَّغته له ، كما فعلت ذلك بالفاعل)) [١٠٢] .

وهو بهذا القول يوضح جميع أركان تركيب البناء للمجهول والعلاقة الاسنادية بينها .

وأحسب أنَّ مصطلح (نائب فاعل) جاء متأخراً؛ لأنَّ المصطلح القديم يُعرف بـ(المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله) أو (المفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به)[١٠٣]

ويبدو جلياً أنَّ القدماء والمتأخرين لم يختلفوا في البناء للمجهول في العربية وهذا ما تبين من تعريفاتهم له [١٠٤] ، وكذلك في مشابهة النائب عن الفاعل للفاعل؛ لأن الفاعل عندهم ((عبارة عن اسم صريح أو مؤول به إسند إليه فعلٌ أو مؤول به ، مقدم عليه بالاصالة واقعاً منه أو قائماً به)) [١٠٥] ، أي الذي أُسند إليه الفعل أو الذي فعل الفعل أو قام به ، ونائب الفاعل هو الذي أُسند إليه فعل بُني للمجهول، ومما يدلُّ على مشابهة نائب الفاعل للفاعل أنَّ بعضهم نعتَ النائب عن الفاعل فاعلاً ، وهذا ما فعله الجرجاني في قوله : ((واعلم أنَّ الشريطة إذا كانت ما ذكرنا من ان يسند الفعل الى الاسم مقدماً عليه فلا افصل من ضَرَب زيدٌ وضُربَ زيدٌ في جواز تسمية كل منها فاعلاً)) [١٠٦] وتبعه الدكتور مهدي المخزومي في ذلك [١٠٧]

ولأنَ (ظنَّ واخواتها) أفعال، لذا يشملها البناء للمجهول ولكنَّ هذه المسألة – أي بناء ظنَّ واخواتها للمجهول – باتت موطن خلاف بين النحويين

بسبب تعدي هذه الأفعال الى مفعولين اصلهما مبتدأ وخبر [١٠٨] .

لم يجوِّز بعض النحويين بناء (ظن واخواتها) للمجهول؛ للزومها [١٠٩] أي لاكتفائها بمفعول واحد ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : چ ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ۝ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِ﴾ چ التكوير .

وفئة اخرى جوزت بناء (ظن واخواتها) للمجهول، وذلك باحلال المفعول الاول محل الفاعل ليكون نائباً عنه ((فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب وذلك قولك: أُعطي زيدٌ درهماً وكسي أخوك ثوباً وظُنَّ عبد الله أخاك)) [١١٠] .

والخلاف هنا في الناصب للمفعول الثاني الذي حل محل الأول عند البناء للمجهول، من النحويين من يرى أنَّ الناصب له هو ما كان ينصبه قبل البناء للمجهول [١١١] وقد تصدى ابن عصفور لهذا الرأي وأتهمه بأنَّه ((فاسد ؛ لأنَّ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز ابقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير، ألاَ ترى أنَّ المعنى ليس إلاَ على

اسناد الفعل للمفعول)) [١١٢] ومنهم من يرى أنّه انتصب على أنّه خبر، أي أنهم قرنوه بخبر (ما) المشبهة بـ(ليس)، وهذا مذهب الزجاجي ((وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ)) [١١٣].

بيد أنَّ ابن عصفور ردَّ هذا الرأي ايضاً ووصفه بالفاسد ؛ لأنّه يرى أنَّ خبر (ما) هو خبر في الأصل أما المفعول الثاني لـ(ظنَّ وأخواتها) فهو ليس بخبر.[١١٤]

وأحسب أنَّ رأي الزجاجي صحيح لذلك يمكن الرد على ابن عصفور بأنَّ المفعول الثاني لـ(ظنَّ واخواتها) نحو : أعطى محمدٌ زيداً كتاباً ، أي (كتاباً) هو في الأصل خبر للمبتدأ (زيد) فلما بنيت الجملة للمجهول بقي محتفظاً بخصوصيته الخبرية لوجود الرافع الأصل له وهو (زيد) رغم أنّه حلَّ محل المفعول الأول .

الخلاصة:

١. تبين لنا أن (الفساد) وصف لحكم نحوي يطلقه النحويون على الحكم الذي لايأتي على الوجه المقصود او انه ينحرف عن القاعدة .

٢. لايثبت الفساد على حالة اعرابية معينة وانما هو رأي مختلف عن الآراء التي تتماز بها الظاهرة النحوية غير خاضع لحكم اعرابي معين

٣. يدخل مصطلح (الفساد) في الدراسات اللغوية عامة،وكذلك في العلوم الاخرى .

٤. قد يكون الفساد خاضعا في بعض الاحيان للميل الشخصي في وصف الحكم النحوي .

٥. شملت اراء النحويين المنعوتة بالفساد الفعل كونه احد اقسام الكلم واهم اجزاء الجملة العربية .

هوامش البحث

---

[١] ينظر : الانصاف : ١/٢٠٥-٢٠٦ ،مسألة(٣٢)، شرح المفصل : ٢/٦٥ .

[٢] ينظر : المصدر نفسه : ١/٢٠٥-٢٠٦ .

[٣] الكشاف : ١/٢٦٩.

[٤] ينظر : البحر المحيط : ١/١٣٠ .

[٥] البحر المحيط : ١/١٣٠ .

[٦] ينظر : المكتفى في الوقف والابتداء ، لابي عمرو الداني : ١٢١.

[٧] ينظر : مغني اللبيب : ٢/٤٢٩.

[٨] الانصاف : ١/٢٠٨-٢٠٩،مسألة(٣٢).

[٩] ينظر : الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٩١-٩٤ .

[١٠] الكتاب : ١/٣ .

[١١] ينظر : الانصاف : ٢/٤٤٦، مسألة (٧٣)..

[١٢] ينظر : الانصاف :٢/٤٤٦ ، مسألة (٧٣) ،شرح التصريح : ١/٦٦ ، شرح المفصل : ٧/١٢.

[١٣] ينظر : الانصاف :٢/٤٤٦، مسألة (٧٣) ، شرح الاشموني : ١/٦٤ .

[١٤] الكتاب : ١/٣ .

[١٥] ينظر : علل النحو : ١٨٧ ، اللمع : ١/١٢٣ ، المفصل : ١/٣٢٣ ، الانصاف : ٢/٤٤٩ ، مسألة (٧٣) ، شرح الكافية الشافية : ٣/١٥١٩ ، توضيح المقاصد : ٣/١٢٢٨ ،

شرح الاشموني : ٣٨/٣ .

[١٦] ينظر : علل النحو : ١٨٧-١٨٨ .

[١٧] ينظر : الانصاف : ٤٤٨/٢ ، مسألة (٧٣) .

[١٨] الانصاف : ٤٥٠/٢.

[١٩] ينظر : علل النحو : ١٨٨ ، الانصاف : ٤٤٩/٢، مسألة (٧٣) ، توضيح المقاصد : ١٢٢٨/٣ .

[٢٠] ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٥١٩/٣ .

[٢١] ينظر : شرح الاشموني : ١٧٨/٣ .

[٢٢] الانصاف : ٤٤٩/٢، مسألة (٧٣) ، وينظر : علل النحو : ١٨٨ .

[٢٣] ينظر : توضيح المقاصد : ١٢٢٨/٣ ، شرح الاشموني : ١٧٨/٣ .

[٢٤] ينظر : علل النحو ١٨٨ ، توضيح المقاصد : ١٢٢٨/٣ ، شرح الاشموني ١٧٨/٣ .

[٢٥] علل النحو : ١٨٨ ، وينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٣١ .

[٢٦] ينظر : اللامات للزجاجي ٦٦-٦٧، رصف المباني : ٢٢٤-٢٢٥ ، الجنى الداني : ١٥٧ .

[٢٧] ينظر : اللامات : ١٦٠ – ١٦١، الخاطريات لابن جني : ٥٦ ، الانصاف : ٤٧٠/٢ ،مسألة (٧٣)، البحر المحيط : ٤٥٥/٦.

[٢٨] يعني : الخليل .

[٢٩] الكتاب : ١٦١/٣ .

[٣٠] ينظر : الانصاف : ٢/ ٤٧٠، مسألة (٧٣) .

[٣١] ينظر : معاني القرآن : ٢٢٠/١ ، الانصاف : ٤٦٩/٢، مسألة (٧٣).

[٣٢] ينظر : الجنى الداني : ١١٥ ، همع الهوامع : ٢٩٨/٢.

[٣٣] معاني القرآن : ٢٦١/٢.

[٣٤] البحر المحيط : ٢٦٨/١.

[٣٥] ينظر : معاني القرآن : ٣٦٢/١.

[٣٦] البيت من (الطويل) ، لم ينسب لقائل ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٦٢/١ ، شرح المفصل : ٢٣٠/٤ ، ١٣١/٥ ، شرح الرضي : ٤٩/٥.

[٣٧] ينظر : الانصاف : ٤٦٩/٢ – ٤٧٠ ،مسألة(٧٣).

[٣٨] الانصاف : ٤٧١/٢، مسألة (٧٣).

[٣٩] ينظر: اللامات : ١٦٠-١٦١ ، الخاطريات : ٥٦ ، البحر المحيط : ٤٥٥/٦ ، مغني اللبيب : ٢١٥/١.

[٤٠] مغي اللبيب : ٢١٥/١.

[٤١] ينظر : الدر المصون : ١٢٧/٧ .

[٤٢] ينظر : معاني القرآن : ٧٩/٢ .

[٤٣] ينظر : تفسير الطبري : ٢٤٦/١٣.

[٤٤] ينظر : معاني القرآن واعرابه : ١٦٦/٣ .

[٤٥] ينظر : اعراب القرآن : ٢٣٤/٢.

[٤٦] وهو مع الفريق الاول في قوله الاخر ،ينظر : التبيان : ٢٣٤/٤.

[٤٧] ينظر : روح المعاني : ٣٦٢/٨.

[٤٨] اللامات : ١٦٠-١٦١.

[٤٩] الدر المصون : ١٢٧/٧.

[٥٠] البحر المحيط : ٤٥٥/٦.

[٥١] البحر المحيط : ٢٩٣/١ .

[٥٢] التعريفات : ٤٠ .

[٥٣] النحو الوافي : ٢٧٦/٤ .

[٥٤] ينظر : الانصاف : ٤٣٥/٢ ، مسألة (٧٢)، همع الهوامع : ١٦/١ ، النحو الوافي : ٤٨/١ .

[٥٥] ينظر : همع الهوامع : ١٥/١.

[٥٦] الانصاف : ٤٣٦/٢، مسألة (٧٢).

[٥٧] ينظر : الانصاف : ٤٣٦/٢، مسألة (٧٢).

[٥٨] المقتضب : ٤/٢.

[٥٩] الانصاف : ٤٣٩/٢ ، مسألة (٧٢).

[٦٠] ينظر : الانصاف : ٤٣٠/٢ ، مسألة (٧٢).

[٦١] ينظر : الانصاف : ٤٣٠/٢ ، مسألة (٧٢).

[٦٢] ينظر : الكتاب : ١٢/١ ، المفصل : ٢٣٦ ، احياء النحو : ٦.

[٦٣] ينظر : الكتاب : ١٣٧/١-١٤٤ .

[٦٤] المفصل : ٢٣٦.

[٦٥] ينظر : حاشية القزويني على القوانين . السيد علي القزويني : ٩٧/١.

[٦٦] ينظر : المصدر نفسه .

[٦٧] ينظر : شرح الكافية : ٢٦٧/٢.

[٦٨] ينظر : من اسرار اللغة : ١٤٧.

[٦٩] احياء النحو : ٦ .

[٧٠] نحو الفعل : ٣٠ ، وينظر : نحو التيسير : ١١٦ .

[٧١] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٠.

[٧٢] الفعل زمانه وابنيته : ٢٢ .

[٧٣] اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ١٢٢ .

[٧٤] ينظر : من اسرار اللغة : ١٤٧ ، معاني النحو : ٤١٨/١ ، والفعل والزمن : ٩٤ .

[٧٥] ينظر : أوضح المسالك : ٧٨/٤ ، وقد وافقه الاخفش وابن مالك الرأي ، ينظر : اوضح المسالك : ٧٩/٤ ، حاشية الصبان : ٢٨٨/٣ .

[٧٦] ينظر : مغني اللبيب : ٦٤٥/٢ .

[٧٧] الكتاب : ١١٢/١.

[٧٨] ينظر : الخصائص : ٢٠٦/١.

[٧٩] ينظر : همع الهوامع : ١٧/١.

[٨٠] ينظر : شرح التصريح : ٢٨١/٢ ، حاشية الصبان : ٢٨٨/٣.

[٨١] ينظر: اوضح المسالك : ١٧٨/٤ .

[٨٢] ينظر : اوضح المسالك : ٧٩/٤ ، شرح التصريح : ٢٨٢/٢ .

[٨٣] ينظر : شرح التصريح : ٢٨١/٢ ، حاشية الصبان : ٢٨٨/٣ .

[٨٤] ينظر : اوضح المسالك : ٤/ ٧٨-٧٩ .

[٨٥] ينظر : معجم الافعال الجامدة ، اسماء ابو بكر محمد : ٣٢ ، العلامة العربية في الجملة بين القديم والحديث : ٩٨، الهادي في قواعد اللغة العربية : ٤٥.

[٨٦] ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ٦٩ ، دلالة الفعل في القرآن الكريم : ٦٨ .

[٨٧] ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٩٣-١٩٤، في النحو العربي قواعد وتطبيق :١٣٤، اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣-١١٥ .

[٨٨] شرح ابن عقيل : ٣٠٢/٣ ، الكافية في النحو : ٦٨/٢ .

[٨٩] ينظر : الخصائص : ٤٩/١، شرح المفصل : ٢٥/٤.

[٩٠] ينظر : معجم الأفعال الجامدة : ٣٣ .

[٩١] ينظر : الانصاف : ١٨٤/١، مسألة (٢٧)، اوضح المسالك : ٨٦/٤ .

[٩٢] ينظر : الانصاف : ١٨٥/١، مسألة (٢٧) ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ .

[٩٣] ينظر : الانصاف : ١٨٤/١، مسألة (٢٧)، اوضح المسالك : ٨٦/٤ ، شرح التصريح : ٢٩١/٢، همع الهوامع : ١٢٠/٥ .

[٩٤] ينظر : اوضح المسالك : ٨٦/٤ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ .

[٩٥] ينظر : الانصاف : ١٨٦/١ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ ، همع الهوامع : ١٢٠/٥ .

[٩٦] البيت من (الرجز) وقد نسب لجارية من بني مازن، ينظر : امالي الزجاجي ٢٣٧ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ ، شرح الكافية الشافية : ١٣٩٤/٣ .

[٩٧] ينظر : الانصاف : ١٨٤-١٨٥ ، اوضح المسالك : ٨٧/٤ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١.

[٩٨] ينظر : الانصاف : ١٨٥/١ ، اوضح المسالك : ٨٧/٤ .

[٩٩] ينظر : شرح التصريح : ٢٩٢/٢ .

[١٠٠] ينظر : الانصاف : ١٨٥/١ ، شرح المفصل : ٢٢٨/١ -٢٢٩.